حماية القصور الصحراوية في إطار التنمية المستدامة بالجزائر

حمود نعيمــة

جامعة قسنطينة – 3 - الجزائر

تاريخ الإستلام 2013/03/20– تاريخ القبول 2014/06/24

ملخص

إن عملية التحضر في الجزائر لم تقتصر على الشمال فقط بل تعدته إلى المناطق الصحراوية النائية من البلاد. وتناثر مساحة الوحدات الحضرية في هذه الأراضي الشاسعة كان ضمن شروط معينة تمليها العوامل البيئية الطبيعية في كثير من الأحيان مثل الظروف المناخية القاسية، ندرة المياه، ...الخ.

في هذا السياق ومنذ العصور القديمة، ظهرت أشكال معمارية نموذجية خاصة بالبيئة الصحراوية، وكان الشكل الأكثر هيمنة هو القصور الصحراوية (ksours)، هذا النوع من البناء الذي يقوم بدور المنظم الحراري هو في الأساس نموذج للتعمير الواجب الحفاظ عليه.

وفي المساهمة المقترحة، هدفنا الرئيسي هو إظهار خصائص هذا النوع من السكن الذي يظل الأساس الآن في المناطق الصحراوية والذي يتطلب نوع خاص من الحماية.

الكلمات المفتاحية: البيئة الصحراوية – القصور الصحراوية – أشكال معمارية نموذجية – الحفظ والحماية

Résumé

En dépit de son confinement excessif au nord du pays, le processus d'urbanisation en Algérie concerne aussi de manière récurrente les régions désertiques les plus éloignées du territoire national.

Le saupoudrage spatial des unités urbaines dans ces vastes territoires obéit néanmoins à certaines conditions dictées par des facteurs du milieu naturel souvent contraignantes (rigueur climatique, rareté de l'eau,…).

Dans ce contexte des formes architecturales typiques du milieu saharien ont fait leur apparition et cela depuis l'antiquité. La forme la plus dominante est celle des ksours. Ce type d'habitat vernaculaire ayant un rôle de régulateur thermique constitue en somme un modèle urbanistique à sauvegarder.

Dans la contribution proposée, notre objectif essentiel est de montrer les caractéristiques de ce type d'habitat qui demeure désormais fondamental dans les zones désertiques.

Mots clés : *zones désertiques – ksours –- à sauvegarder - caractéristiques – Algérie.*

Summary

Despite its unnecessary confinement in the north, the urbanization process in Algeria also concerns recurrently the more remote desert areas of the country.

The space sprinkling of urban units in these vast territories nevertheless obeys certain conditions dictated by factors of the environment often binding (harsh climate, water scarcity ...).

In this context the typical architectural forms of the Saharan environment have appeared and that since antiquity.

The most dominant form is Ksours. This type of vernacular habitat with a role of thermal regulator is basically an urban model to save.

In the proposed contribution, our main objective is to show the characteristics of this type of habitat that now remains fundamental in desert areas.

Keywords : *Desert zone - Ksours - to save - characteristics - Algeria.*

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, جوان 2014

المقدمة

إن شساعة الصحراء وقساوة مناخها لم تمنع الإنسان من أن يجد معيشته في تلك الأماكن البعيدة، كما هو الحال في صحراء الجزائر، أين نجد القصور الصحراوية التي تبرز أصلا تاريخيا عريقا. حيث تشكل هذه المجموعة الهندسية العمرانية المميزة المحتفظة بمعالمها وبطرازها المعماري والفني ونسيجها العمراني العتيق الغني بتصاميمه وجماله وسيماته القديمة، إرثا سكنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هاما تمكن من الصمود في وجه الزمن ولا يمكن تناسيه أو تجاهله اليوم بل يجب حمايته والحفاظ عليه من أجل ضمان وجوده واستمراريته.

2- المدن الصحراوية وعوامل ظهورها:

المدن الصحراوية هي مدن تتميز بخصائص منفردة نتيجة المناخ القاسي والجاف. تعود نشأتها الأصلية لوظيفة الربط بين المحاور الكبرى للقوافل الصحراوية، إذ تستقر بالقرب من واحة لحاجتها إلى الماء والنخيل من أجل دعم الاستقرار. ومعظم المدن الصحراوية تعرف بالقصور التي تخضع في نشأتها إلى عوامل أساسية هي:

- العامل التجاري: لعب دورا هاما في إنشاء هذه المدن بفضل التبادل التجاري للرحل بهذه المناطق
- عامل المياه: ويتمثل في الوديان منها واد ميزاب، واد مية التي تمون المدن بالمياه وكذلك آبار المياه الجوفية.
- العامل الدفاعي: تخطيط المدن الصحراوية والقصور عامة يرجع إلى العامل الأمني بما فيه الأسوار والأبواب.
- عامل الواحات: لقد كان للواحات دورا كبيرا في توطن السكان وظهور القصور بتلك المناطق.

3- الخصائص العامة المميزة للقصور الصحراوية بالجزائر:

إن المدن العتيقة القديمة المحتفظة بمعالمها وبطرازها المعماري والفني ونسيجها العمراني العتيق وسيماتها القديمة، لا زالت تحمل في طياتها تراث الماضي وحضارته وتحكيه من خلال عناصر وإن كانت بسيطة. إلا أن مدلولها من الجانب التاريخي يحتوي على مفاهيم متنوعة تساعد على إدراك خصوصيات كل مرحلة، فالشوارع مثلا من حيث أشكالها واتجاهها، ضيقها واتساعها تحكي معان تاريخية تتصل بنواحي سياسية واجتماعية وأمنية، كما أن لها مدلول آخر يرتبط بالمناخ وظروفه حسب المناطق الجغرافية.

في ما يخص التخطيط مثلا ، فنجد القصور في شكلها العام تختلف عن بعضها البعض حيث قصور غرداية ليست كقصور تيميمون أو قصور أدرار، لكن العامل المشترك بينها هو تموضعها بالقرب من واحة تعمل على التخفيف من شدة الحر والرياح وتوفر الظلال التي تلطف الجو، ومن منبع مائي يضمن الاستقرار بالمنطقة. ويحيط بالقصر دائما سور خارجي يكون إما دائري أو مربع، به أبواب تغلق ليلا وتفتح نهارا.

أما النسيج العمراني، فيتميز بالقدم والتضام والتراص، مما يدل على الكثافة العالية للمساكن الفردية ذات النمط التقليدي القديم، والذي يعكس فكرة التماسك الاجتماعي والحفاظ على الأراضي الزراعية وكذا التوافق مع الظروف المناخية الشديدة، كما يتميز بالأزقة الضيقة والملتوية من أجل التخفيف من لسعات أشعة الشمس الحارقة على طول الممر وبغرض تكسير الرياح داخل الطرق. ويمثل المسجد النواة الأولى في تشكيل النسيج الحضري مما يعكس المبادئ والتقاليد الإسلامية. أما تخطيط الشوارع فينطلق من نقطة مركزية (المسجد) ليربطها بباقي أطراف المدينة وتكون مستقيمة أحيانا ومتعرجة أحيانا أخرى بالإضافة إلى استعمال عناصر مميزة كالأقواس والقباب التي تعمل على تغطية المنشآت. أما الساحة فتلعب دورا هاما يتمثل في تهوية الطرق وفي توفير مجال للتجارة وكذا استعمالها للتجمعات اليومية والاجتماعات بين أفراد المدينة الذين يترأسهم شيخ القبيلة أو المدينة من أجل البث في القضايا الاجتماعية والنزاعات.

فيما يخص المسكن ، فهو يتميز بصغر المداخل إليه من أجل الحرمة، وبنوافذ ضيقة تكاد تكون منعدمة نحو الخارج تعمل فقط على توفير الإضاءة وتكون مرتفعة (أي على ارتفاع عال). أما مجاله الداخلي فيتكون من "سقيفة" التي تقوم مقام غرفة الاستقبال، وهي مجال مغطى يربط الباب الخارجي للمسكن بوسط الدار بغرض حجز الرؤية من الخارج نحو الداخل، ثم وسط الدار أو الحوش الذي يعد العصب الحيوي للمجال المركزي للمسكن، حيث أنه يتوسط الأجزاء الموزعة في المبنى والتي تتصل به اتصالا

وثيقا والذي تقوم فيه المرأة بمختلف نشاطاتها اليومية من غسل وتنظيف وكذا السمر والترفيه ولعب الأطفال، كما يتكون المسكن من عدة غرف ودهليز يتم استعماله والسكن فيه في فترة الصيف لاحتوائه على الهواء البارد والمنعش.

أما مواد البناء المستعملة في بناء المساكن فهي محلية متوفرة بالمنطقة، صممت بطريقة بسيطة تتلاءم مع متطلباتهم واحتياجاتهم توافقا مع الخصوصية المجالية والمناخية لمناطق الصحراء حيث تتكون من:

- الحجارة: ذات أحجام وأشكال مختلفة، تستعمل في الجدران، ويمكن أن تستعمل في الأعمدة المركزية في المسكن.

- التشمت: هي عبارة عن حجارة تحرق في أفران تقليدية خاصة لمدة تتراوح بين 4 إلى 5 ساعات ثم تكسر وتطحن وترش وتستعمل في البناء وتلبيس الجدران وهي شبيهة بالجبس.

- خليط الرمل والطين: يتكون من خليط من الطين والرمل والماء تستعمل في الجدران والأعمدة.

- النخيل: يستعمل الجريد في بناء السقف و السعف في بناء أحزمة القبب، أما الجذوع فتستعمل كحاملة الأسقف وفي الفتحات والنوافذ.

4- بعض الأمثلة عن القصور الصحراوية:

الجزائر بمساحتها الشاسعة، تحوي العديد من الثروات الطبيعية، الثقافية والعمرانية الفريدة من نوعها والتي خلفتها حضارات قديمة تحمل في طياتها تاريخ عدة آلاف من السنين، مما جعلها تصبح من بين البلدان الأكثر غنا في العالم من حيث التراث الثقافي والعمراني، حيث تحوي أكثر من 500 أثر، من بينهم عدة قصور نذكر منها:

- **قصر قمار بمدينة واد سوف:** يقع القصر بمدينة واد سوف الواقعة في الجنوب الشرقي للبلاد، التي تعد البوابة الأولى للصحراء الجزائرية. يمتاز قصر قمار بطابع عمراني مميز، حيث نجد مسجد مركزي يتمثل في مسجد سيدي مسعود محاط بسكنات أغلبها في شكل مستطيل (150م×100م)، كما نلاحظ من الوهلة الأولى نسق عمراني موحد يتجلى فيه عنصر الإبداع من خلال القباب المميزة للمنطقة والتي تعكس طريقة تعبير السكان في كيفية التأقلم مع مناخ المنطقة الصحراوية مما أعطاها تسمية: مدينة ألف قبة وقبة.

- **قصر تيميمون بأدرار:** تيميمون إحدى أكبر بلديات ولاية أدرار وهي أعلى منطقة مستوية وتعتبر من أحسن واحات الصحراء الجزائرية وأجملها نتيجة للمناظر الطبيعية الخلابة الموجودة بها مما جعلها تجلب السياح، كما أنها اشتهرت باللون الأحمر للبنايات حيث أطلق عليها اسم الواحة الحمراء عاصمة القرارة .

- **قصر غرداية:** من بين التراث العمراني الصحراوي، وادي ميزاب الذي تم تصنيفه ضمن التراث العالمي سنة 1982، والذي أنشاه الإباضيون في الفترة الممتدة ما بين 1012م و 1353م بالقرب من واحة النخيل . وهو يضم في مجمله 05 قصور هي : قصر بني يزقن، قصر مليكة، قصر العطف، قصر واد ميزاب وقصر بونورة. والتي توحي جمعيها بصورة جمالية رائعة، تتمازج فيها الألوان ما بين زرقة السماء واصفرار المباني أو النسيج وخضرة الواحة. بالإضافة إلى شكل الهرم الذي يظهر جليا بقصر وادي ميزاب الذي يمتاز بطابع عمراني فريد من نوعه حيث جاءت سكناته وفق تدرج هرمي خاضع للطبيعة الهضبية مما اكسب عمرانها شكلا بيضويا نجد فيه المسجد والسوق متمركزين في قمة الهضبة.

قصر غرداية: مخطط وصورة

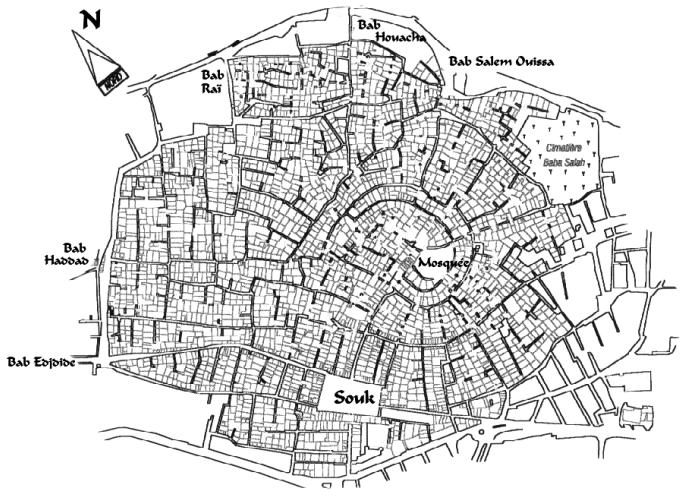

الأنماط العمرانية القديمة لكن بطريقة عصرية مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية للمنطقة حتى يتماشى و وتيرة النمو الحالية، وهذا بخلق شوارع أكثر اتساعا وتوفير
مختلف الشبكات والمرافق الضرورية لمتطلبات الحياة العصرية مثل قصر تافيللت (Tafilelt-1997) وقصر تينميرين (Tinemmirine-1996) .

صور خاصة بقصور الصحراء

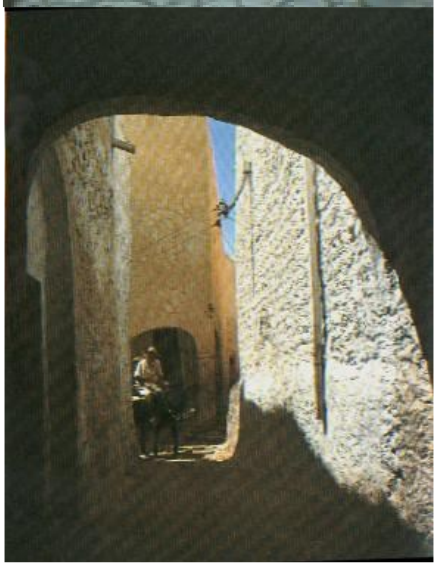

قصر قديـــم

5- واقع القصور الصحراوية بالجزائر:

تدل العديد من الوقائع على تدهور خطير للتراث الحضري والمعماري بالجزائر نتيجة نقص الصيانة، فالجديد يلتهم القديم والأنسجة الحضرية الموروثة تتآكل. وبالموازاة، نجد الهياكل الحديثة توظف بشكل فوضوي يعمل على تحقيق تدهور كبير في التراث العمراني القديم وفي تشويه نسيجه المهدد بالزوال، إضافة إلى تغيير معالمه وأحيانا الاختزال التدريجي لمحتوياته و العزلة وعدم إدماجه مع النسيج العمراني الحديث. هذا الوضع ميز العديد من المناطق مهما كان المجال الذي تنتمي إليه، بحيث أن الاختلاف كان يكمن في شكل ودرجة التدهور والإهمال الذي لحق به. فإذا أخذنا على سبيل المثال المدن الصحراوية، فإن تجاهل هذه المدن في السابق و حرمانها من برامج التنمية أدى إلى تدهورها بشكل كبير ومتسارع، حيث نجد قصور مهجورة بسبب التوسعات التي تمت خارجها، والتي تسببت في نزوح الأهالي وهجرانهم لها بحثا عن الرفاهية وأماكن توطن التجهيزات والشبكات الضرورية وكل مستلزمات العيش الرغد التي لا يمكن توفيرها بقصرهم بسبب كثافة المباني وضيق الشوارع الذي يعيق عملية مد الشبكات بمختلف أنواعها، و قصور أخرى مهددة بالانهيار نتيجة السياسة التنموية للدولة سواء من خلال التقسيم الإداري الذي رقى مناطق على حساب أخرى ودعمها بتوطين التجهيزات بالقرب منها كما هو الحال في قصر " بونورة" الذي لم يستفد من عمليات الترميم والتجهيز إلا بعد ترقيته إلى مقر دائرة، أو من خلال إنشاء قصور جديدة تحمل نفس

Tafilelt قصر جديد

6-الإجراءات المتخذة لحماية القصور وتحقيق تنميتها المستدامة:

يعد التراث العمراني أحد أهم مقومات المحافظة على التراث والهوية لكونه شاهدا على تراكم خبرات المجتمعات عبر تاريخها، كما أنه من الأعمال التي ورثتها الأجيال عن سابقاتها سواء كانت أعمالا فردية أو جماعية. ويظهر ذلك في صورة بيئة عمرانية متكاملة. ورغم هذا المضمون الذي يحتويه التراث، إلا أن هذا الأخير يعاني إشكاليات مختلفة ويعيش أوضاعا مزرية لا يمكن تجاهلها، حيث يظهر ذلك جليا في تشوه العديد من المباني التراثية والتعدي على الأبنية التاريخية المتميزة أثريا وعمرانيا، مع إدخال عناصر دخيلة على تكوينه الأصلي.

من هنا جاءت أهمية الحفاظ على التراث العمراني واعتباره مسؤولية تاريخية تساهم في إبقاء معالم الماضي لأجيال المستقبل

الإجراءات التقنية: والتي يهدف من خلالها إلى ترميم المساكن الخاصة والمعالم الأثرية والتاريخية والتعريف بها وتسهيل الوصول إليها والحفاظ على خصوصية الشكل التراثي للسكان وكذا تنمية الأماكن السياحية والأسواق التجارية ودعم مجالات المهن الحرفية و الصناعات التراثية وإعادة تهيئة الطرق والممرات حيث قامت الدولة في هذا الإطار وسعيا منها إلى الاستثمار في مجال السياحة، إلى وضع ترميمات بالمدن الصحراوية القديمة كقصر بونورة بغرداية الذي قامت بترميم مبانيه وتوسيع شوارعه تماشيا مع متطلبات الوقت الحالي.

الإجراءات التحفيزية والتمويلية: قامت الدولة وبعض الجهات المعنية بتمويل مختلف عمليات الترميم والتهيئة ومنح قروض لسكان القصر من أجل ترميم مساكنهم ومحلاتهم ومختلف المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية كنوع من التحفيز للمواطنين على الاهتمام بتراثهم الوطني وتدعيمهم مما دفع ببعض السكان المحليين كسكان قصر بني يزقن إلى تولي مسؤولية الاهتمام بإرثهم العمراني و العمل على حمايته والحفاظ عليه بأنفسهم، حيث قاموا وحدهم بترميم قصرهم حفاظا منهم على أصالتهم وهويتهم وإرثهم التاريخي ورغبة منهم في تحقيق استدامته.

الإجراءات القانونية: إلى جانب العمليات السابقة فقد عملت الدولة على وضع مجموعة من القوانين تنص في مجملها على ضرورة إحصاء التراث الثقافي الوطني والعمل على صيانته والحفاظ عليه ضمن اتفاقيات اليونسكو التي تدعو لذلك، أهمها قانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي والذي يهدف إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة، ويبين القواعد العامة للحماية والمحافظة عليه وتثمينه، ويضبط شروط تطبيقه. كما أدرج في مفهومه مجموعة من المفاهيم المعتمدة في التشريعات الدولية كالقطاعات المحمية مثل القصور والقصبات باعتبارها معالم تاريخية وأثرية تتطلب أشكالا معينة من الحماية والاحتياطات الأثرية، وكذا إشراك المجتمع المدني في التكفل والسهر على حماية التراث الثقافي.

وأهم نقطة تطرق لها هذا القانون تتمثل في إنشاء صندوق خاص بحماية التراث الثقافي يكون ممولا من المداخيل المحصل عليها من جراء الاستفادة بالاستغلال المباشر أو غير المباشر للتراث الثقافي، والذي يهدف من خلاله إلى البحث عن مصادر لتمويل عمليات الترميم والصيانة التي لا يمكن لميزانية الدولة تحملها لوحدها.

كما جاء القانون بمخططين للحماية هما: مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها والمخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة. هذا الأخير الذي يعنى بالمدن التاريخية، القرى التقليدية والقصور الصحراوية التي نحن بصدد الحديث عنها.

- المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة:

هو أداة قانونية ظهرت بموجب المرسوم التنفيذي 03 – 324 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 حيث ينص هذا المخطط على الإجراءات الخاصة بحماية واستصلاح القطاعات المحفوظة، لاسيما المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ وفق ما تحدده أدوات التهيئة والتعمير (PDAU - POS) أما من الناحية القانونية فهو أداة قابلة للتنفيذ والتجسيد وأي مخالفة لأحد قواعدها تستوجب العقوبات. فهو يحدد القواعد العامة للتنظيم والبناء والهندسة المعمارية والتعمير عند الحاجة وكذلك تبعات استخدام الأرض والانتفاع بها ولا سيما المتعلقة منها بتحديد الانشطة التي يمكن أن تمارس عليها ضمن حدود الموقع المصنف أو منطقته المحمية.

- **طريقة إعداد المخطط[1]:**

- الإعداد: يعد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، بمداولة من المجلس الشعبي الولائي للولاية المعنية بناءا على طلب من الوالي بعد إخطاره من الوزير المكلف بالثقافة. تعلق المداولة لمدة شهر كامل في مقر البلدية المعنية للإعلام، ثم يرسل القرار إلى الوزير المكلف بالثقافة فور المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الولائي.

- التحضير: يبدأ بالتشاور مع المديريات والمصالح العمومية المحلية (مصالح التعمير، الصناعات التقليدية، التهيئة العمرانية والبيئة، الأملاك العمومية، السياحة، التجارة، الفلاحة، الري، الشؤون الدينية، النقل، مصلحة حماية الممتلكات الثقافية وتثمينها)

- التحقيق العمومي: ويقوم به المفوض المحقق الذي يقوم طيلة 60 يوم بتسجيل كل الاقتراحات والاعتراضات المقدمة من طرف المواطنين والجمعيات في سجل خاص.

بعد انقضاء مدة التحقيق يقوم المحقق بغلق الملف وإرساله إلى الوالي الذي يرسله بدوره إلى الوزير المكلف بالثقافة.

- المصادقة: تتم بمداولة من المجلس الشعبي الولائي المعني والتي تبلغ لجميع المصالح والمديريات المعنية بالأمر.

محتوى المخطط: يتكون مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاح القطاعات المحفوظة من:

- تقرير تقديمي: يبرز الوضعية الحالية للقيم المعمارية والحضرية والاجتماعية التي حدد من أجلها القطاع المحفوظ، ويبين التدابير المتخذة لحمايته واستصلاحه كما يبين وضعية الشبكات، الإطار الديمغرافي والعمراني والطبيعة القانونية للممتلكات العقارية.

- لائحة التنظيم: تحديد القواعد العامة لاستخدام الأرض والارتفاقات ومختلف عمليات التدخل من أجل الاستصلاح.

- الملاحق: وتشمل الوثائق البيانية والمكتوبة المتعلقة بالموقع:

مخطط بيان الموقع بمقياس 2000 /1و /1 5000 - مخطط طوبوغرافي بمقياس 500 /1 و 1000 /1 - مخطط العوائق الجيوتقنية – مخطط الارتفاقات – مخطط وضعية الحفظ: يبين درجة وطبيعة وأسباب تلف المباني والمناطق غير المبنية – مخطط مرور ووضعية حفظ شبكات الطرق والتطهير والمياه الصالحة للشرب- طريقة تصريف النفايات الصلبة وإزالتها- ارتفاع البنايات- التعرف على الأنشطة التجارية والتقليدية والصناعية وتحديد موقعها-تعريف وتحديد موقع التجهيزات العمومية- الطبيعة القانونية للملكيات- تحليل ديمغرافي واجتماعي واقتصادي للشاغلين لهذه الملكيات- حركة المرور

[1] - عطية اعمارة و اسعيد عبد الهادي: **مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها لحي الأعشاش بمدينة الوادي**. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي لأم البواقي، 2007.

والنقل- تحديد موقع الممتلكات الأثرية الظاهرية والباطنية المتعرف عليه أو المتوقع وجودها – دراسة تاريخية تبرز مراحل تطور القطاع المحفوظ وبيئته المباشرة، مواد وتقنيات البناء المتداولة، طرق وتقنيات مرور الشبكات. كما يجب أن ترفق هذه الدراسة بتسلسل زمني موجز لأهم الأحداث التاريخية، لا سيما تلك التي أثرت على التشكيلة الحالية للقطاع المحفوظ - تحليل تيبولوجي: يحدد أنماط البناء وتقنياته وكذا التركيبات المورفولوجية التي تميز المهارة التقليدية المحلية.

تدون هذه النتائج في شكل كتاب يستعمل كدليل في مختلف أشغال الحفظ والترميم.

مراحل اعداد المخطط: يتم اعداد المخطط وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التشخيص وعند الضرورة مشروع التدابير الاستعجالية.

المرحلة الثانية: تحليل تاريخي وتيبولوجي ومشروع تمهيدي للمخطط .

المرحلة الثالثة: إعداد الصيغة النهائية للمخطط.

تنفيذ المخطط: يجب أن يوضح المخطط الذي ينشر في الجريدة الرسمية ما يلي:

تاريخ وضع المخطط تحت تصرف الجمهور

المكان أو الأماكن التي يمكن فيها الاطلاع على المخطط.

قائمة الوثائق المكتوبة للبيانات التي يتكون منها الملف

تاريخ بدا التنفيذ الذي يجعل تدابير الخطط قابلة للتنفيذ.

تكلف مديرية الثقافة للولاية المعنية بتنفيذ المخطط وتسييره

تعديل المخطط: تتم هذه العملية بنفس عملية الإعداد، ولا يمكن أن يعاد ضبط المخطط إلا في شكل تكييفات بسيطة ظهرت لدى تنفيذه وليس لها تأثير على نظامه.

بالإضافة إلى هذا المخطط، نجد أن التشريعات القانونية في مجال تهيئة الأقاليم وتنميتها المستدامة قد أكدت على ضرورة الاهتمام بهذا الإرث التاريخي الهام وعلى ضرورة الأخذ بقيمة هذا التراث العمراني على المستوى الوطني، الجهوي وأيضا المحلي وذلك بأخذ القياسات الواجبة لمنح هذا التراث دورا في حياتنا الاجتماعية، الثقافية، العلمية والاقتصادية. فهو يلعب دورا ايجابيا ملموسا على الاقتصاد الوطني: مشجع لخلق مناصب الشغل، يقوي الهوية الثقافية ويخلق علاقات اجتماعية ويطور مستوى الحياة كما يشجع الإدماج الثقافي المتنوع.

7-خلاصــة:

إن القصور الصحراوية هي عبارة عن إرث ثقافي موروث عن الأجيال السابقة وهي بمثابة ركيزة للذاكرة الجماعية ومعلم للماضي،حيث تحتفظ في طياتها بقيمة الاستغلال عندما تستعمل جيدا، فهي لها قيمة اقتصادية من خلال الفعل السياحي وجاذبيته.

والجزائر غنية بمثل هذه المناطق التي تنتشر على طول صحراءها الشاسعة، والتي تعطي لكل منطقة أو قصر نمط خاص يميزه عن بقية المناطق أو القصور وتجعله ينفرد عنهم في الخصائص العمرانية ، الاجتماعية وحتى الاقتصادية. كما أن هذا التراث الثقافي العمراني ليس عاملا موقفا للتطورات كما يضنه البعض بل بالعكس فهو عامل محرض لتطور كل المجالات.

ولهذا الغرض، وضعت الدولة جملة من العمليات والقوانين التي تعنى بهذا الإرث التاريخي الهام، الذي يحتوي على عدة موارد يجب أن تخضع للحماية، وتحميه من التدهور والزوال سعيا منها إلى ضمان حق الأجيال القادمة فيه، من خلال عمليات الترميم والتحسيس بأهميته، إلى جانب وضع مخططات حماية تعمل على إعادة إحياء هذا التراث الثقافي العمراني وترميمه وصيانته وحمايته من مختلف أشكال وأنواع التدهور التي قد تمسه .

المراجـع:

عطية اعمارة و اسعيد عبد الهادي: مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها لحي الأعشاش بمدينة الوادي. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي لأم البواقي، 2007.

زيداني حليمة: المدن العتيقة بالجزائر بين التدهور ومحاولة الحفاظ – حالة مدينة تقرت. ماجيستير في تسيير المدينة والتنمية المستدامة، معهد

التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي لأم البواقي، 2007.

أقيار عبد الباسط وتيوريرين محمد: التسيير السياحيي لمدينة تيميمون وإقليم القورارة. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي لأم البواقي، 2006.

بن جلول رضا ونخلة عدنان وبابا عربي ليلى: مقارنة بين النسيج العمراني القديم والحديث – حالة مديتة تقرت. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي لأم البواقي، 2007.

معتوقي لخضر: تأثير التطورالعمراني على الأنوية القديمة – حالة المديتة القديمة أولاد جلال. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، المركز الجامعي لأم البواقي، 2008.

إشكالية التراث ، مجلة انسانيات في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية. العدد 12، سبتمبر-ديسمبر 2000.

الجريدة الرسمية، العدد 44 و 60.

- Vies de Villes : l'urgence de se réppproprier notre Patrimoine. N°05, Mai2006.
- Jallal abdelfafi: la dimention patrimoniale de la ville historique et le cadre institutionnel de la sauvegarde. revue de unisco.
- Aribi rafik : La législation du Patrimoine Culturel en Algérie. Document sur internet.
- Habitat, Tradition et Modernité – l'espace Ksourien. Revue d'architecture et d'urbanisme, N°2, juin 1994.
- Les Urbanistes et le Patrimoine. les cahiers de l'I.A.T.E.U.R n°16, 2002.